

كتاب الديات

obeikandi.com

## باب فى حمل العاقلة الديثة

ومن هذا الباب (١) : قول القاتل : حمل العاقلة الديثة عن الجانى على خلاف القياس ؛ ولهذا لا تحمل العاقلة العمد ولا العبد ، ولا الصلح ، ولا الاعتراف ، ولا ما دون الثلث ، ولا تحمل جنابة الأموال ، ولو كانت على وفق القياس لحملت ذلك كله .

والجواب أن يقال (٢) : لا ريب أن من أتلف مضمونا كان ضمانه عليه ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، ولا تؤخذ نفس بجريرة غيرها ، وبهذا جاء شرع الله سبحانه وجزاؤه ، وحمل العاقلة الديثة غير مناقض لشيء من هذا كما سنبينه .

والناس متنازعون فى العقل هل تحمل العاقلة ابتداء أو تحملا ؟ على قولين ، كما تنازعوا فى صدقة الفطر التى يجب أداؤها عن الغير كالزوجة والوالد ، هل تجب ابتداء أو تحملا ؟ على قولين ، وعلى ذلك ينبغى ما لو أخرجها من تحملت عنه عن نفسه بغير إذن المتحمل لها ، فمن قال : هى واجبة على الغير تحملا . قال : تجزئ فى هذا الصورة ، ومن قال : هى واجبة عليه ابتداء قال : لا تجزئ ؛ بل هى كأداء الزكاة عن الغير .

وكذلك القاتل : إذا لم تكن له عاقلة هل تجب الديثة فى ذمة القاتل أو لا ؟ على قولين بناء على هذا الأصل والعقل فارق غيره من الحقوق فى أسباب اقتضت اختصاصه بالحكم ، وذلك أن دية المقتول مال كثير ، والعاقلة إنما تحمل الخطأ ولا تحمل العمد بالاتفاق ، ولا شبهه على الصحيح ، والخطأ يعذر فيه الإنسان ، فأيجاب الديثة فى ما له فيه ضرر عظيم عليه من غير ذنب تعمده وإهدار دم المقتول من غير ضمان بالكلية فيه إضرار بأولاده وورثته ، فلا بد من إيجاب بدله ، فكان من محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد أن أوجب بدله على من عليه موالة القاتل ونصرته ، فأوجب عليهم إعانته على ذلك ، وهذا كإيجاب النفقات على الأقارب وكسوتهم ، وكذا مسكنهم وإعفافهم إذا طلبوا النكاح ، وكإيجاب فكاك الأسير من بلد العدو ، فإن هذا أسير بالديثة التى لم يتعمد سبب وجوبها ، ولا وجبت باختيار مستحقها كالقرض والبيع ، وليست قليلة ، فالقاتل فى الغالب لا يقدر على حملها ، وهذا بخلاف العمد ، فإن الجانى ظالم مستحق للعقوبة ليس أهلا أن يحمل

(١) أى : باب قول كثير من الفقهاء : « هذا خلاف القياس » .

(٢) الجواب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

عنه بدل القتل ، وبخلاف شبه العمد ؛ لأنه قاصد للجناية ، متعمد لها ، فهو آثم معتد ، وبخلاف بدل المتلف من الأموال ، فإنه قليل في الغالب ، لا يكاد المتلف يعجز عن حمله ، وشأن النفوس غير شأن الأموال ؛ ولهذا لا تحمل العاقلة ما دون الثلث عند الإمام أحمد ومالك لقلته ، واحتمال الجاني حمله ، وعند أبي حنيفة لا تحمل ما دون أقل المقدار كأرش الموضحة ، وتحمل ما فوقه ، وعند الشافعي تحمل القليل والكثير طردا للقياس ، وظهر بهذا كونها لا تحمل العبد ، فإنه سلعة من السلع ومال من الأموال ، فلو حملت بدله لحملت بدل الحيوان والمتاع .

وأما الصلح والاعتراف فعارض هذه الحكمة فيهما معنى آخر ، وهو أن المدعى والمدعى عليه قد يتواطآن على الإقرار بالجناية ويشتركان فيما تحمله العاقلة ويتصالحان على تغريم العاقلة ، فلا يسرى إقراره ولا صلحه ، فلا يجوز إقراره في حق العاقلة ، ولا يقبل قوله فيما يجب عليها من الغرامة ، وهذا هو القياس الصحيح ، فإن الصلح والاعتراف يتضمن إقراره ودعواه على العاقلة بوجوب المال عليهم ، فلا يقبل ذلك في حقهم ، ويقبل بالنسبة إلى المعترف كنظائره ، فتبين أن إيجاب الدية على العاقلة من جنس ما أوجبه الشارع من الإحسان إلى المحتاجين كأبناء السبيل والفقراء والمساكين .

وهذا من تمام الحكمة التي بها قيام مصلحة العالم ، فإن الله سبحانه قسم خلقه إلى غنى وفقير ، ولا تتم مصالحهم إلا بسد خلة الفقير ، فأوجب سبحانه في فضول أموال الأغنياء ما يسد به خلة الفقراء ، وحرم الربا الذي يضر بالمحتاج ، فكان أمره بالصدقة ، ونهيه عن الربا أخوين شقيقين ؛ ولهذا جمع الله بينهما في قوله : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [البقرة : ٢٧٦] ، وقوله : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوْا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ (٣٩) [الروم] ، وذكر الله سبحانه أحكام الناس في الأموال في آخر سورة البقرة ، وهي ثلاثة ، عدل ، وظلم ، وفضل ، فالعدل : البيع ، والظلم : الربا ، والفضل : الصدقة ، فمدح المتصدقين ، وذكر ثوابهم وذم المرابين ، وذكر عقابهم ، وأباح البيع ، والتداين إلى أجل مسمى .

والمقصود أن حمل الدية من جنس ما أوجبه من الحقوق لبعض العباد على بعض ، كحق المملوك والزوجة والأقارب والضيف ليست من باب عقوبة الإنسان بجناية غيره ، فهذا لون وذاك لون ، والله الموفق (١) .

## حمل العاقلة جناية الخطأ

وأما قوله (١): وحمل العاقلة جناية الخطأ على النفوس دون الأموال ، قد تقدم (٢) أن هذا من محاسن الشريعة ، وذكرنا من الفرق بين الأموال والنفوس ، ما أغنى عن إعادته (٣).

### فصل

#### في دية الذمي

عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « دية المعاهد نصف دية الحر » (٤).

( أ ) وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه (٥) .

وقال الترمذى : حسن . ولفظه : « دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن ، ولفظ النسائى نحوه .

ولفظ ابن ماجه : قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين ، وهم اليهود والنصارى (٦) .

هذا الحديث صحيح إلى عمرو بن شعيب ، والجمهور يحتجون به ، وقد احتج به الشافعى فى غير موضع ، واحتج به الأئمة كلهم فى الديات .

قال الشافعى : قضى عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان فى دية اليهودى والنصرانى بثلث دية المسلم ، وقضى عمر فى دية المجوسى بثمانمائة درهم ، ولم يعلم أن أحدا قال فى حياتهم أقل من هذا ، وقد قيل : إن دياتهم أكثر من هذا ، فألزمنا قائل كل واحد من هؤلاء الأقل مما أجمعوا عليه .

قال البيهقى : حديث عمرو بن شعيب قد رواه حسين المعلم ، عن عمرو ، عن أبيه ،

(١) أى : نافي القياس .

(٢) إعلام الموقعين (٢ / ١٣٦) .

(٣) أبو داود (٤٥٨٣) فى الديات ، باب : فى دية الذمي .

(٤) الترمذى (١٤١٣) فى الديات ، باب : ما جاء فى دية الكفار ، والنسائى (٤٨٠٦) فى القسامة ، باب : كم دية الكافر ، وابن ماجه (٢٦٤٤) فى الديات ، باب : دية الكافر ، وفى الزوائد : « إسناده حسن ؛ لقصوره عن درجة الصحيح ... إلخ » .

عن جده ، قال : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ، [أو] ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يؤمئذ : النصف من دية المسلمين . قال : فكان ذلك حتى استخلف عمر - فذكر خطبته ورفع الدية ، حتى غلت الإبل - قال : وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية (١) ، قال : فسببه - والله أعلم - أن يكون على قوله : « على النصف من دية المسلمين » راجعا إلى ثمانية آلاف درهم .

فتكون ديتهم في روايته في عهد النبي ﷺ : أربعة آلاف درهم ، ثم لم يرفعها عمر فيما رفع من الدية ، فكأنه علم أنها في أهل الكتاب توقيف ، وفي أهل الإسلام تقويم .

قال : والذي يؤكد ما قلنا : حديث جعفر بن عون ، عن ابن جريح ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده : أن النبي ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف (٢) ، وليس في شيء من هذا ما يوجب ترك القول بحديث عمرو بن شعيب .

أما المأخذ الأول : وهو الأخذ بأقل ما قيل ، فالشافعي - رحمه الله - كثيرا ما يعتمده ؛ لأنه هو المجمع عليه ، ولكن إنما يكون دليلا عند انتفاء ما هو أولى منه ، وهنا النص أولى بالاتباع .

وأما المأخذ الثاني : فضعيف جدا ، فإن حديث ابن جريح وحسينا المعلم وغيرهما عن عمرو : صريحة في التنصيف ، ففي أحدهما قال : « نصف دية المسلم » ، والآخر قال : « أربعة آلاف » مع قوله : « كانت دية المسلم ثمانية آلاف » .

فالروايتان صريحتان في أن تنصيفها توقيف وسنة من رسول الله ﷺ ، فكيف يترك ذلك باجتهاد عمر رضي الله عنه في رفع دية المسلم ، ثم إن عمر لم يرفع الدية في القدر وإنما رفع قيمة الإبل لما غلت ، فهو رضي الله عنه رأى أن الإبل هي الأصل في الدية ، فلما غلت ارتفعت قيمتها ، فزاد مقدار الدية من الورق ، زيادة تقويم ، لا زيادة قدر في أصل الدية ، ومعلوم أن هذا لا يبطل تنصيف دية الكافر على دية المسلم ، بل أقرها أربعة آلاف ، كما كانت في عهد النبي ﷺ ، وكانت الأربعة الآلاف حينئذ هي نصف الدية .

وقوله : « علم أنها في أهل الكتاب توقيف » فهو توقيف تنصيف ، كما صرح به الرواية ، فعمر آداه اجتهاده إلى ترك الأربعة الآلاف ، كما كانت ، فصارت ثلثا برفعه دية المسلم ، لا بالنص والتوقيف ، وهذا ظاهر جدا ، والحجة إنما هي في النص .

واختلف الفقهاء في هذه المسألة :

(١) البيهقي في الكبرى (٨ / ٧٧) في الديات ، باب : أعواز الإبل ، وما بين المعقوفين من أبي داود .

(٢) البيهقي في الكبرى (٨ / ١٠١) في الديات ، باب : دية أهل الذمة .

فقال الشافعي : دية الكتابي على الثلث من دية المسلم في الخطأ والعمد .

وقال أبو حنيفة : دية مثل دية المسلم في العمد والخطأ .

وقال مالك : دية نصف دية المسلم في العمد والخطأ .

وقال أحمد : إن قتله عمدا فديته مثل دية المسلم ، وإن قتله خطأ فعنه فيه روايتان :

إحدهما : أنها النصف ، وهي الرواية الصحيحة في مذهبه .

والثانية : أنها الثلث ، وإن قتله من هو على دينه عمداً ، فعنه فيه أيضا روايتان :

إحدهما : أنها نصف دية المسلم .

والثانية : ثلثها .

وأما حديث أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس قال : جعل رسول الله ﷺ دية العامرين دية الحر المسلم ، وكان لهما عهد (١) . فقال الشافعي : لا يثبت مثله . وقال البيهقي : ينفرد به أبو سعد سعيد بن المرزباني البقال ، وأهل العلم لا يحتجون بحديثه .

وأما حديث أبي كرز الفهري عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ ودى ذميا دية مسلم (٢) . فقال الدارقطني والبيهقي : أبو كرز هذا متروك الحديث لم يروه عن نافع غيره (٣) .

## فصل

### في مقادير ديات النفس

وعن خشف بن مالك الطائي ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : « في دية الخطأ عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنى مخاض ذكر » (٤) .

(١) وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي : لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه . وقد روى عن عبد الله موقوفا (٥) .

(١) (٢) البيهقي في الكبرى (٨ / ١٠٢) في الديات ، باب : دية أهل الذمة .

(٣) تهذيب السنن (٦ / ٣٧٤ - ٣٧٧) .

(٤) أبو داود (٤٥٤٥) في الديات ، باب : الدية كم هي ، وضعفه الألباني .

(٥) الترمذي (١٣٨٦) في الديات ، باب : ما جاء في الدية كم هي من الإبل ، والنسائي (٤٨٠٢) في القسامة ،

باب : ذكر أسنان دية الخطأ ، وابن ماجه (٢٦٣١) في الديات ، باب : دية الخطأ وضعفه الألباني .

وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلمه روى عن عبد الله مرفوعاً إلا بهذا الإسناد . هذا آخر كلامه (١) .

وذكر الخطابي : أن خشف بن مالك : مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث (٢) .

وعدل الشافعي عن القول به لما ذكرنا من العلة في راويه ؛ ولأن فيه بنى مخاض ، ولا مدخل لبنى مخاض في شيء من أسنان الصدقات .

وقد روى عن النبي ﷺ في قصة القسامة أنه : ودى قتيل خيبر بمائة من إبل الصدقة (٣) ، وليس في أسنان الصدقة ابن مخاض .

وقال الدارقطني : هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث وبسط الكلام في ذلك ، وقال : لا نعلم رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود ، وهو رجل مجهول لم يرو عنه إلا زيد بن جبير . ثم قال : لا نعلم أحدا رواه عن زيد بن جبير إلا حجاج به أرطاة ، والحجاج : فرجل مشهور بالتدليس ، وبأنه يحدث عن من لم يلقه ولم يسمع منه . ثم ذكر أنه قد اختلف فيه على الحجاج بن أرطاة (٤) .

وقال البيهقي : وخشف بن مالك : مجهول ، واختلف فيه على الحجاج بن أرطاة والحجاج غير محتج به (٥) . والله أعلم .

وقال الموصلي : خشف بن مالك : ليس بذاك وذكر له هذا الحديث . وخشف : بكسر الخاء وسكون الشين المعجمتين وفاء (٦) .

وهذا الحديث قد رواه إسرائيل عن أبي إسحاق السبيعي - عمرو بن عبد الله - عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « في الخطأ أخماسا : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنات لبون ، وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنى مخاض » ذكره البيهقي (٦) ، قال : وكذلك رواه سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله ،

(١) مسند البزار (٥ / ٣٠٥) رقم (١٩٢٢) .

(٢) معالم السنن (٤ / ٢٣) .

(٣) البخاري (٦٨٩٨) في الديات ، باب : القسامة ، ومسلم (١٦٦٩ / ٥) في القسامة ، باب : القسامة .

(٤) الدارقطني (٣ / ١٧٣ - ١٧٥) رقم (٢٦٥ ، ٢٦٦) في الحدود والديات وغيره .

(٥) البيهقي في الكبرى (٨ / ٧٥ ، ٧٦) في الديات ، باب : من قال : هي أخماس وجعل أحد أخماسها بني المخاض دون بنى اللبون .

(٦) البيهقي في الكبرى (٨ / ٧٤) في الديات ، باب : من قال : هي أخماس وجعل أحد أخماسها بني المخاض دون بنى اللبون .

وعن منصور عن إبراهيم عن عبد الله ، وكذلك رواه أبو مجلز عن أبي عبيدة عن عبد الله قال البيهقي : فهذا الذى قاله عبد الله بن مسعود فى السن أقل مما حكاه الشافعى عن بعض التابعين ، واسم الإبل يقع عليه ، وهو قول صحابى فقيه ، فهو أولى بالاتباع . قال : ومن رغب عنه احتج بحديث سهل بن أبى حثمة فى القسامة : فوداه النبى ﷺ من إبل الصدقة (١) ، وليس لبنى المخاض مدخل فى فرائض الصدقات قال : وحديث القسامة - وإن كان فى قتل العمدة ، ونحن نتكلم فى دية الخطأ - فكان النبى ﷺ حين لم يثبت القتل عليهم وداه بدية الخطأ متبرعا بذلك وعلل حديث ابن مسعود بأنه منقطع ؟ لأن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة .

قال يعقوب بن سفيان : حدثنا بندار ، حدثنا أمية بن خالد ، حدثنا شعبة قال : كنت عند أبى إسحاق الهمداني ، فقيل له : إن شعبة يقول : إنك لم تسمع من علقمة شيئا ، فقال : صدق وأما أبو عبيدة فلم يسمع من أبيه ، قال شعبة : عن عمرو بن مرة : سألت أبا عبدة : تحفظ من أبيك شيئا ؟ قال : لا . ثم ذكر تعليل حديث خشف بن مالك المرفوع (٢) ومراد البيهقي يقول : إن ما فى حديث ابن مسعود أقل مما حكاه الشافعى عن بعض التابعين والأخذ به أولى - أن الشافعى قال فى رواية الربيع : وإذا قال رسول الله ﷺ : «فى قتل عمد الخطأ مغلظة ، منها : أربعون خلفه فى بطونها أولادها» (٣) . ففى ذلك دليل على أن دية الخطأ الذى لا يخالطه عمد مخالفة لهذه الدية . وقد اختلف الناس فيها ، فالزم القاتل مائة من الإبل بالسنة ، ثم ما لم يختلفوا فيه ، فلا ألزمه من أسنان الإبل إلا أقل ما قالوا يلزمه ؛ لأن اسم الإبل يلزم الصغار والكبار . فدية الخطأ أحماس : عشرون ابنة مخاض ، وعشرون ابنة لبون ، وعشرون بنى لبون ذكور ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب وربيعة بن أبى عبد الرحمن وبلغه عن سليمان بن يسار : أنهم كانوا يقولون ذلك . فهذا الذى ألزمه البيهقي لأجله أن يقول بما قاله ابن مسعود لوجهين :

أحدهما : أنه أقل مما قاله هؤلاء .

والثانى : أنه قول صحابى من فقهاء الصحابة ، فالأخذ به أولى من قول التابعين .

(١) سبق تخريجه فى الصفحة السابقة .

(٢) البيهقي فى الكبرى ( ٨ / ٧٤ - ٧٦ ) فى الدييات ، باب : من قال : هى أحماس وجعل أحد أحماسها بنى المخاض دون بنى اللبون .

(٣) ترتيب مسند الشافعى ( ٢ / ١٠٨ ) رقم ( ٣٦١ ) .

وأما تعليقه بم ذكر : فضعيف ، فإنه قد روى من وجوه متعددة عن ابن مسعود ، إذ أجمع بعضها إلى بعض ، قوى مجموعها على دفع العلة التي علل بها .

وقد ثبت عن إبراهيم أنه قال : إذا قلت : قال عبد الله ، فهو ما حدثني به جماعة عنه . وإذا قلت : حدثني فلان عن عبد الله : فهو الذي سميت ، وأبو عبيدة شديد العناية بحديث أبيه وفتاويه ، وعنده في ذلك من العلم ما ليس عند غيره وأبو إسحاق - وإن لم يسمع عن علقمة - فإمامته وجلالته وعدم شهرته بالتدليس تمنع أن يكون سمعه من غير ثقة ، فيعد إسقاطه تدليسا للحديث وبعد ففي المسألة مذهبان آخران .

أحدهما : أنها خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنت لبون أرباعا ، حكاه الشافعي فيما بلغه عن ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق بن ضمرة عن علي .

الثاني : أنها ثلاثون حقة ، وثلاثون بنت لبون ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن لبون ذكر ، رواه البيهقي عن عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت (١) .

وكل هذا يدل على أنه ليس في الأسنان شيء مقدر عن النبي ﷺ - والله أعلم (٢) .

## فصل

### في حكمه ﷺ فيمن ضرب امرأة حاملاً فطرحها

في الصحيحين : أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فقضى فيها رسول الله ﷺ بغرة : عبد أو وليدة في الجنين ، وجعل دية المقتولة على عصابة القاتلة ، هكذا في الصحيحين (٣) . وفي النسائي : فقضى في حملها بغرة ، وأن تقتل بها (٤) . وكذلك قال غيره أيضا : إنه قتلها مكانها ، والصحيح : أنه لم يقتلها (٥) . وقد روى البخارى في صحيحه عن أبي هريرة روي عن النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ قضى في جنين

(١) البيهقي في الكبرى (٨ / ٧٤) في الديات ، باب : من قال : هي أرباع على اختلاف بينهم في الأوصاف .

(٢) تهذيب السنن (٦ / ٣٤٨ - ٣٥١) .

(٣) البخارى (٦٩٠٤) في الديات ، باب : جنين المرأة ، ومسلم (١٦٨١) في القسامة ، باب : دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ عن أبي هريرة .

(٤) النسائي (٤٧٣٩) في القسامة ، باب : قتل المرأة بالمرأة .

(٥) أبو داود (٤٥٧٢) في الديات ، باب : دية الجنين ، وابن ماجه (٢٦٤١) في الديات ، باب : دية الجنين ،

وأحمد (١ / ٣٦٤) .

امرأة من بنى لحيان بَغْرَةً : عبد أو وليدة ، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغيرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيتها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها (١) .  
 وفي هذا الحكم أن شبه العمد لا يوجب القود ، وأن العاقلة تحمل الغرة تبعاً للدية ، وأن العاقلة هم العصبه ، وأن زوج القاتلة لا يدخل معهم، وأن أولادها أيضاً ليسوا من العاقلة .

وهو الذى أشكل على كثير من الناس - إعطاؤه الدية من إبل الصدقة (٢) ، وقد ظن بعض الناس أن ذلك من سهم الغارمين ، وهذا لا يصح ، فإن غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة ، وظن بعضهم أن ذلك مما فضل من الصدقة عن أهلها ، فللإمام أن يصرفه فى المصالح ، وهذا أقرب من الأول ، وأقرب منه : أنه ﷺ وداه من عنده ، واقتضى الدية من إبل الصدقة ، ويدل عليه : « فواده من عنده » (٣) وأقرب من هذا كله أن يقال : لما تحملها النبي ﷺ لإصلاح ذات البين بين الطائفتين ، كان حكمها حكم القضاء على الغارم لما غرمه لإصلاح ذات البين ، ولعل هذا مراد من قال : إنه قضاها من سهم الغارمين ، وهو ﷺ لم يأخذ منها لنفسه شيئاً ، فإن الصدقة لا تحل له ، ولكن جرى إعطاء الدية منها مجرى إعطاء الغارم منها لإصلاح ذات البين . والله أعلم .

فإن قيل : فكيف تصنعون بقوله : « فجعل عقله على اليهود » (٤) فيقال : هذا مجمل لم يحفظ راويه كيفية جعله عليهم ، فإنه ﷺ لما كتب إليهم أن يدوا القتيل، أو يأذنوا بحرب ، كان هذا كالإلزام لهم بالدية ، ولكن الذى حفظوا أنهم أنكروا أن يكونوا قتلوا ، وحلفوا على ذلك ، وأن رسول الله ﷺ وداه من عنده ، حفظوا زيادة على ذلك، فهم أولى بالتقديم .

فإن قيل : فكيف تصنعون براوية النسائي : « أنه قسمها على اليهود ، وأعانهم ببعضها » (٥) ؟ قيل : هذا ليس بمحفوظ قطعاً ، فإن الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى أولياء القتيل ، بل لا بد من إقرار أو بينة ، أو أيمان المدعين ، ولم يوجد هنا شيء من

(١) البخارى (٦٩٠٩) فى الديات ، باب : جنين المرأة ، وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .

(٣) مسلم (١٦٦٩ / ٤) فى القسامة ، باب : القسامة .

(٤) أبو داود (٤٥٢٦) فى الديات ، باب : فى ترك القود بالقسامة ، والنسائي (٤٧٢٠) فى القسامة ، باب : تبذرة أهل الدم فى القسامة ، والبيهقى فى الكبرى (٨ / ١٢١ ، ١٢٢) فى القسامة ، باب : أصل القسامة والبدائية فيها ... إلخ وقال الألبانى : « شاذ » .

(٥) انظر : السابق .

ذلك ، وقد عرض النبي ﷺ أيمان القسامة على المدعين ، فأبوا أن يحلفوا ، فكيف يلزم اليهود الدية بمجرد الدعوى .

## فصل

### في حكمه ﷺ في أربعة سقطوا في بئر فتعلق بعضهم ببعض فهلكوا

ذكر الإمام أحمد والبخاري وغيرهما: أن قوما احتفروا بئرا باليمن فسقط فيها رجل ، فتعلق بآخر ، والثاني بالثالث ، والثالث بالرابع ، فسقطوا جميعا ، فماتوا ، فارتفع أولياؤهم إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقال : اجمعوا من حفر البئر من الناس ، وقضى للأول بربع الدية ؛ لأنه هلك فوقه ثلاثة ، وللثاني بثلثها ؛ لأنه هلك فوقه اثنان ، وللثالث بنصفها ؛ لأنه هلك فوقه واحد ، وللرابع بالدية تامة ، فأتوا رسول الله ﷺ العام المقبل ، فقصوا عليه القصة ، فقال : « هو ما قضى بينكم » ، هكذا سياق البخاري .

وسياق أحمد نحوه ، وقال : إنهم أبوا أن يرضوا بقضاء علي ، فأتوا رسول الله ﷺ وهو عند مقام إبراهيم عليه السلام ، فقصوا عليه القصة ، فأجازه رسول الله ﷺ ، وجعل الدية على قبائل الذين ازدحموا (١) (٢) .

## فصل

### في قضائه ﷺ في القتل يوجد بين قريتين

روى الإمام أحمد ، وابن أبي شيبة ، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : وجد قتل بين قريتين ، فأمر النبي ﷺ فذرع ما بينهما ، فوجد إلى أحدهما أقرب ، فكأنى أنظر إلى شبر رسول الله ﷺ ، فألقاه على أقربهما (٣) .

(١) أحمد (١ / ٧٧ ، ١٥٢) ، وكشف الأستار (٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨) رقم (١٥٣٢) ، وقال : « لا نعلم عن النبي ﷺ إلا عن علي ، ولا نعلم له عنه ، إلا هذا الطريق » ، وقال الهيثمي في المجمع (٦ / ٢٩٠ ، ٢٩١) في الديات ، باب : القوم يزدحمون فيقع بعضهم فيتعلق بغيره : « فيه حنش وثقه أبو داود ، وفيه ضعف ، وبقيته رجاله رجال الصحيح » .

(٢) زاد المعاد (٥ / ٩ - ١٤) .

(٣) أحمد (٣ / ٣٩ ، ٨٩) ، وكشف الأستار (٢ / ٢٠٩) رقم (١٥٣٤) وقال : « لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ، وأبو إسرائيل ليس بالقوي » ، وقال الهيثمي في المجمع (٦ / ٢٩٣) في الديات ، باب : القسامة والقتل يكون بأرض قوم : « فيه عطية العوفى وهو ضعيف » .

وفى مصنف عبد الرزاق : قال عمر بن عبد العزيز : قضى رسول الله ﷺ فيما بلغنا فى القتيل يوجد بين ظهرانى ديار قوم : أن الأيمان على المدعى عليهم ، فإن نكلوا ، حلف المدعون ، واستحقوا ، فإن نكل الفريقان ، كانت الدية نصفها على المدعى عليهم ، وبطل النصف إذا لم يحلفوا (١) .

وقد نص الإمام أحمد فى رواية المروزي على القول بمثل رواية أبى سعيد ، فقال : قلت لأبى عبد الله : القوم إذا أعطوا الشيء ، فتبينوا أنه ظلم فيه قوم ؟ فقال : يرد عليهم إن عرف القوم . قلت : فإن لم يعرفوا ؟ قال : يفرق على مساكين ذلك الموضع ، فقلت : فما الحجة فى أن يفرق على مساكين ذلك الموضع ؟ فقال : عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل الدية على أهل المكان - يعنى القرية التى وجد فيها القتيل - فأراه قال : كما أن عليهم الدية هكذا يفرق فيهم ، يعنى : إذا ظلم قوم منهم ولم يعرفوا .

فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قضى بموجب هذا الحديث ، وجعل الدية على أهل المكان الذى وجد فيه القتيل ، واحتج به أحمد ، وجعل هذا أصلاً فى تفريق المال الذى ظلم فيه أهل ذلك المكان عليهم إذا لم يعرفوا بأعيانهم .

وأما الأثر الآخر ، فمرسل لا تقوم بمثله حجة ، ولو صح تعين القول بمثله ، ولم تجز مخالفته ، ولا يخالف باب الدعاوى ، ولا باب القسامة ، فإنه ليس فيهم لوث ظاهر يوجب تقديم المدعين ، فيقدم المدعى عليهم فى اليمين ، فإذا نكلوا قوى جانب المدعين من وجهين : أحدهما : وجود القتيل بين ظهرانيمهم . والثانى : نكلهم عن براءة ساحتهم باليمين ، وهذا يقوم مقام اللوث الظاهر ، فيحلف المدعون ، ويستحقون ، فإذا نكل الفريقان كلاهما ، أورث ذلك شبهة مركبة من نكل كل واحد منهما ، فلم ينهض ذلك سبباً لإيجاب كمال الدية عليهم إذا لم يحلف غرماؤهم ، ولا إسقاطها عنهم بالكلية حيث لم يحلفوا ، فجعلت الدية نصفين ، ووجب نصفها على المدعى عليهم لثبوت الشبهة فى حقهم بترك اليمين ، ولم تجب عليهم بكمالها ؛ لأن خصومهم لم يحلفوا ، فلما كان اللوث متركبا من يمين المدعين ، ونكل المدعى عليهم ، ولم يتم ، سقط ما يقابل أيمان المدعين وهو النصف ، ووجب ما يقابل نكل المدعى عليهم وهو النصف وهذا من أحسن الأحكام وأعدلها ، وبالله التوفيق (٢) .

(١) عبد الرزاق (١٨٢٩٠) فى العقول ، باب : القسامة .

(٢) زاد المعاد (٥ / ١٧ - ١٩) .

## فصل

## فيمن اطلع في بيت قوم بغير إذنه

عن سهل بن سعد : أن رجلا اطلع في جحر في باب رسول الله ﷺ ومع رسول الله ﷺ مدرى يرجل به رأسه ، فقال له رسول الله ﷺ : « لو أعلم أنك تنظرني لطعنت به في عينك ، إنما جعل الإذن من أجل البصر » أخرجه (١) .

وعن أنس : أن رجلا اطلع في بعض حجر النبي ﷺ ، فقام إليه النبي ﷺ بمشقص ، أو بمشاقص ، فكأنى أنظر إليه يختل الرجل ليطعنه أخرجه أيضا (٢) .

وفي الصحيحين أيضا عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لو أن رجلا اطلع عليك بغير إذن ، فخذفته بحصاة ففقات عينه ؛ ما كان عليك جناح » (٣) . وعنه : أن النبي ﷺ قال : « من اطلع في بيت قوم بغير إذنه ، فقد حل لهم أن يفقؤوا عينه » رواه مسلم (٤) وعنه : أن رسول الله ﷺ قال : « من اطلع في بيت قوم ففقؤوا عينه ، فلا دية ولا قصاص » رواه النسائي (٥) .

ولم يذكر أبو داود هذا الباب ولا الذي قبله ، ولا أحاديثهما ، فذكرناهما للحاجة ، الله أعلم (٦) .

## فصل

## في ألا يقتص من الجرح قبل الاندمال

عن جابر : أن رجلا جرح فأراد أن يستقيد ، فنهى رسول الله ﷺ أن يستقاد من الجرح حتى يبرأ المجروح . رواه الدارقطني (٧) ، وذكر أيضا : من حديث مسلم بن خالد الزنجي

- 
- (١) البخارى (٦٩٠١) فى الديات ، باب : من اطلع فى بيت قوم ففقؤوا عينه فلا دية له ، ومسلم (٢١٥٦) فى الآداب ، باب : تحريم النظر فى بيت غيره .  
 (٢) البخارى (٦٩٠٠) فى الكتاب والباب السابقين  
 (٣) البخارى (٦٩٠٢) فى الكتاب والباب السابقين .  
 (٤) مسلم (٢١٥٨) فى الكتاب والباب السابقين .  
 (٥) النسائي (٤٨٦٠) فى القسامة ، باب : من اقتص وأخذ حقه دون السلطان .  
 (٦) تهذيب السنن (٣٨٠ / ٦) .  
 (٧) الدارقطني (٨٨ / ٣) رقم (٢٥) فى الحدود والديات وغيره .

عن ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من الجراح حتى ينتهى (١) .

وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته ؛ فجاء إلى النبي ﷺ فقال : أفدنى ، فقال : « حتى تبرأ » ، ثم جاء إليه ، فقال : أفدنى ، فأفاده ، ثم جاء إليه فقال : يا رسول الله ، عرجت ، فقال : « قد نهيتك فعصيتني ، فأبعدك الله ، وبطل عرجك » ، ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه ، رواه الإمام أحمد (٢) .

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة ، عن إسماعيل بن علي ، عن أيوب ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر : أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته ، فأتى النبي ﷺ ليستقيد ، فقبل له : حتى تبرأ ، فأبى وعجل واستقاد ، فبيست رجله ، وبرئت رجل المستقاد منه ، فأتى النبي ﷺ ، فقال : « ليس لك شيء ، إنك أبيت » (٣) .

ولكن لهذا الحديث علة ، وهى أن أبان وسفيان روياه عن عمرو بن دينار ، عن محمد ابن طلحة بن يزيد بن ركانة : أن رجلاً أتى النبي ﷺ - فذكره مرسلاً (٤) .

قال عبد الحق : وهو عندهم أصح ؛ على أن الذى أسنده ثقة جليل ، وهو إسماعيل ابن علي (٥) .

## فصل

### فى قضاء رسول الله ﷺ فى الديات

وقضى (٦) أن دية الأصابع من اليدين والرجلين فى كل واحدة عشراً من الإبل . وقضى فى الأسنان فى كل سن بخمسٍ من الإبل ، وأنها كلها سواء ، وقضى فى المواضع بخمسٍ خمسٍ (٧) .

(١) الدارقطنى (٣ / ٩٠) رقم (٣١) فى الحدود والديات وغيره .

(٢) أحمد (٢ / ٢١٧) ، وقال الهيثمى فى المجمع (٦ / ٢٩٨ ، ٢٩٩) فى الديات ، باب : ما جاء فى الجراحات : « رجاله ثقات » .

(٣) ابن أبى شيبة (٩ / ٣٦٩) فى الديات ، باب : الزند يكسر .

(٤) الدارقطنى (٣ / ٨٩) رقم (٢٧) فى الحدود والديات وغيره .

(٥) تهذيب السنن (٦ / ٣٧٩ ، ٣٨٠) . (٦) أى : رسول الله ﷺ .

(٧) أبو داود (٤٥٥٦ ، ٤٥٥٧ ، ٤٥٦٢ ، ٤٥٦٣) فى الديات ، باب : دية الأعضاء ، والنسائي (٤٨٤٣ - ٤٨٤٦) فى القسامة ، باب : عقل الأصابع ، والترمذى (١٣٩١) فى الديات ، باب : ما جاء فى دية الأصابع وقال :

« حسن صحيح غريب » ، وابن ماجه (٢٦٥٣ ، ٢٦٥٤) فى الديات ، باب : دية الأصابع .

وقضى فى العين السادة لمكانها إذا طمست بثلث ديتها ، وفى اليد الشلاء إذا قطعت بثلث ديتها ، وفى السن السوداء إذا نزعت بثلث ديتها (١) .

وقضى فى الأنف إذا جدد كله بالدية كاملة ، وإذا جددت أرنبته بنصف الدية (٢) .

وقضى فى المأمومة بثلث الدية ، وفى الجائفة بثلثها ، وفى المنقلة بخمسة عشر من الإبل ، وقضى فى اللسان بالدية ، وفى الشفتين بالدية ، وفى البيضتين بالدية ، وفى الذكر بالدية ، وفى الصلب بالدية ، وفى العينين بالدية ، وفى إحداهما بنصفها ، وفى الرجل الواحدة بنصف الدية ، وفى اليد بنصف الدية ، وقضى أن الرجل يقتل بالمرأة (٣) .

وقضى أن دية الخطأ على العاقلة مائة من الإبل (٤) ، واختلفت الرواية عنه فى أسنانها ، فى السن الأربعة عنه من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : «ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرة بنى لبون ذكر» (٥) . قال الخطابى : ولا أعلم أحدا من الفقهاء قال بهذا .

وفىها أيضا من حديث ابن مسعود : أنها أخماس : عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون حقةً وعشرون جذعةً (٦) . وقضى فى العمد إذا رضوا بالدية ثلاثين حقةً ، وثلاثين جذعةً ، وأربعين خلفه ، وما صلحوا عليه ، فهو لهم (٧) .

- 
- (١) أبو داود (٤٥٦٧) فى الديات ، باب : دية الأعضاء ، والنسائى (٤٨٤٠) فى القسامة ، باب : العين العواء السادة لمكانها إذا طمست ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .
- (٢) أبو داود (٤٥٦٤) فى الديات ، باب : ديات الأعضاء ، وأحمد (٢ / ٢١٧ ، ٢٢٤) .
- (٣) النسائى (٤٨٥٣) فى القسامة ، باب : ذكر حديث عمرو بن حزم فى العقول واختلاف الناقلين له ، والحاكم فى المستدرک (١ / ٣٩٥ - ٣٩٧) فى الزكاة ، باب : زكاة الذهب ، وسكتنا عنه ، والبيهقى فى الكبرى (٤ / ٨٩) فى الزكاة ، باب : كيف فرض الصدقة .
- (٤) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .
- (٥) أبو داود (٤٥٤١) فى الديات ، باب : الدية كم هى ، والنسائى (٤٨٠١) فى القسامة ، باب : كم دية شبه العمد ، وابن ماجه (٢٦٣٠) فى الديات ، باب : دية الخطأ ، ولم يعزه صاحب التحفة (٦ / ٣١٥) للترمذى .
- (٦) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .
- (٧) أبو داود (٤٥٠٦) فى الديات ، باب : ولى العمد يرضى بالدية ، والترمذى (١٣٨٧) فى الديات ، باب : ما جاء فى الدية كم هى من الإبل ؟ وقال : « حسن غريب » ، وابن ماجه (٢٦٢٦) فى الديات ، باب : من قتل عمدا فرضوا بالدية ، وأحمد (٢ / ١٨٣ ، ٢١٧) .

فذهب أحمد وأبو حنيفة إلى القول بحديث ابن مسعود رضي الله عنه (١) ، وجعل الشافعي ومالك بدل ابن مخاض ابن لبون ، وليس في واحد من الحديثين .

وفرضها النبي ﷺ على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفى شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة (٢) .

وقال عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضي الله عنه أنه ﷺ جعلها ثمانمائة دينار ، أو ثمانمائة آلاف درهم (٣) .

وذكر أهل السنن الأربعة من حديث عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن رجلا قتل ، فجعل النبي ﷺ ديته اثني عشر ألفا (٤) .

وثبت عن عمر أنه خطب فقال : إن الإبل قد غلت : ففرضها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفا ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفا ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفى شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة ، وترك دية أهل الذمة ، فلم يرفعها فيما رفع من الدية (٥) .

وقد روى أهل السنن الأربعة عنه ﷺ : « دية المعاهد نصف دية الحر » (٦) .

ولفظ ابن ماجه : قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين ، وهم اليهود والنصارى (٧) .

واختلف الفقهاء في ذلك ، فقال مالك : ديتهم نصف دية المسلمين في الخطأ والعمد ، وقال الشافعي : ثلثها في الخطأ والعمد . وقال أبو حنيفة : بل كدية المسلم في الخطأ والعمد . وقال الإمام أحمد : مثل دية المسلم في العمد . وعنه في الخطأ روايتان ، إحداهما : نصف الدية ، وهي ظاهر مذهبه . والثانية : ثلثها ، فأخذ مالك بظاهر حديث عمرو بن شعيب ، وأخذ الشافعي بأن عمر جعل ديته أربعة آلاف ، وهي ثلث دية المسلم ،

(١) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .

(٢) أبو داود (٤٥٤٣) في الدييات ، باب : الدية كم هي ، وضعفه الألباني .

(٣) أبو داود (٤٥٤٢) في الكتاب والباب السابقين .

(٤) أبو داود (٤٥٤٦) في الكتاب والباب والسابقين والترمذي (١٣٨٨) في الدييات ، باب : ما جاء في الدية كم هي من الدراهم ، والنسائي (٤٨٠٣) في القسامة ، باب : ذكر الدية من الورق ، وابن ماجه (٢٦٣٢) في الدييات ، باب : دية الخطأ وضعفه الألباني .

(٥) أبو داود (٤٥٤٢) في الدييات ، باب : الدية كم هي .

(٦ ، ٧) سبق تخريجهما ص ٣٧٥ .

وأخذ أحمد بحديث عمرو إلا أنه في العمد ضعف الدية عقوبة لأجل سقوط القصاص ، وهكذا عنده من سقط عنه القصاص ، ضعفت عليه الدية عقوبة ، نص عليه توقيفاً ، وأخذ أبو حنيفة بما هو أصله من جريان القصاص بينهما ، فتساوى ديتهما .

وقضى عليه السلام أن عقل المرأة مثل عقل الرجل إلى الثلث من ديتها ، ذكره النسائي (١) . فتصير على النصف من ديته ، وقضى بالدية على العاقلة ، وبرأ منها الزوج ، وولد المرأة القاتلة (٢) .

وقضى في المكاتب أنه إذا قتل يودى بقدر ما أدى من كتابته دية الحر ، وما بقى فدية المملوك، قلت : يعنى قيمته وقضى بهذا القضاء على بن أبى طالب ، وإبراهيم النخعي ، ويذكر رواية عن أحمد ، وقال عمر : إذا أدى شطر كتابته كان غريماً ، ولا يرجع رقيقاً ، وبه قضى عبد الملك بن مروان . وقال ابن مسعود : إذا أدى الثلث ، وقال عطاء : إذا أدى ثلاثة أرباع الكتابة ، فهو غريم ، والمقصود : أن هذا القضاء النبوى لم تجمع الأمة على تركه ، ولم يعلم نسخه .

وأما حديث : « المكاتب عبد ما بقى عليه درهم » (٣) فلا معارضة بينه وبين هذا القضاء ، فإنه فى الرق بعد ، ولا تحصل حرته التامة إلا بالأداء (٤) .

## وأيضاً

قضى عليه السلام فى الأنف إذا أوعب جدعا بالدية ، وإذا جدعت أرنبته بنصف الدية (٥) .

وقضى عليه السلام فى العين بنصف الدية خمسين من الإبل ، أو عدلها ذهباً أو ورقاً ، أو مائة بقرة ، أو ألف شاة ، وفى الرجل نصف العقل ، وفى اليد نصف العقل ؛ والمأمومة ثلث العقل ، والمنقلة خمس عشرة من الإبل ، والموضحة خمس من الإبل ، والأسنان خمس خمس . ذكره أحمد (٦) .

وقضى عليه السلام أن الأسنان سواء : الثنية والضررس سواء . ذكره أبو داود (٧) .

(١) النسائي (٤٨٠٥) فى القسامة ، باب : عقل المرأة ، وضعفه الألبانى .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٨١ .

(٣) أبو داود (٣٩٢٦) فى العتق ، باب : المكاتب يودى بعض كتابته فيعجز أو يموت .

(٤) زاد المعاد (٥ / ٢٤ - ٢٩) . (٥) سبق تخريجه ص ٣٨٦ .

(٦) أحمد (٢ / ٢١٧) .

(٧) أبو داود (٤٥٥٩) فى الديات ، باب : ديات الأعضاء .

وقضى ﷺ في دية أصابع اليدين والرجلين بعشر عشر . صححه الترمذى (١) .

وقضى ﷺ في العين العوراء السادة لمكانها إذا طمست بثلاث الدية ، وفي اليد الشلاء إذا قطعت ثلث ديتها . ذكره أبو داود (٢) .

وقضى ﷺ في اللسان بالدية ، وفي الشفتين بالدية ، وفي البيضتين بالدية ، وفي الذكر بالدية ، وفي الصلب بالدية ، وفي العينين بالدية ، وفي الرجل الواحدة نصف الدية ، وأن الرجل يقتل بالمرأة . ذكره النسائي (٣) .

وقضى ﷺ أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل : ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرة ابن لبون . ذكره النسائي (٤) ، وعند أبي داود : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض ذكر (٥) .

وقضى ﷺ أن من قتل متعمدا دفع إلى أولياء المقتول ، فإن شاؤوا قتلوا ، وإن شاؤوا أخذوا الدية ، وهى ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه ، وما صولحوا عليه فهو لهم . ذكره الترمذى وحسنه (٦) .

وقضى ﷺ على أهل الإبل بمائة من الإبل ، وعلى أهل البقر بمائتى بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفى شاة ، وعلى أهل الحلال مائتى حلة . ذكره أبو داود (٧) .

وقضى ﷺ أن عقل المرأة مثل عقل الرجل ، حتى تبلغ الثلث من ديتها . ذكره مسلم (٨) .

وقضى رسول الله ﷺ أن عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين . ذكره النسائي . وعند الترمذى : عقل الكافر نصف عقل المؤمن . حديث حسن ، يصحح مثله أكثر أهل الحديث (٩) . وعند أبي داود : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ،

(١) الترمذى (١٣٩١) فى الديات ، باب : ما جاء فى دية الأصابع . وقال : « حسن صحيح » .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٨٦ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٨٦ .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٨٦ .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٨٧ .

(٨) كذا وقع هنا ، والحديث سبق تخريجه فى الصفحة السابقة عند النسائي من حديث عمرو بن شعيب ، ولم نقف عليه عند مسلم ، ولم يعزه صاحب التحفة إلا للنسائي (٣٢٥/٦) ، وعزاه ابن حجر أيضا فى التلخيص الحبير للنسائي فقط (٤ / ٤٩) رقم (١٩٠٩) فى كتاب الديات ، والمصنف نفسه عزاه فى كتابه زاد المعاد (٥ / ٢٨) إلى النسائي ، ولعله خطأ من النساخ .

(٩) سبق تخريجه ص ٣٧٥ .

أو (١) ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم ، فلما كان عمر رفع دية المسلمين وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية (٢) .

وقضى ﷺ فى جنين امرأة ضربتها أخرى بغرة عبد أو أمة ، ثم إن المرأة التى قضى عليها بالغرة توفيت ، فقضى ﷺ أن ميراثها لبنيتها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها . متفق عليه (٣) .

وقضى ﷺ فى امرأتين قتلت إحداهما الأخرى ولكل منهما زوج بالدية على عاقلة القتالة ، وميراثها لزوجها وولدها ، فقال : عاقلة المقتولة : ميراثها لنا يا رسول الله ﷺ ، فقال ﷺ : « لا ، ميراثها لزوجها وولدها » . ذكره أبو داود (٤) .

وجاءه ﷺ عبد صارخ فقال : « مالك ؟ » قال : سيدى رأتى أقبل جارية له ، فجب مذاكيرى ، فقال : « على بالرجل » ، فطلب فلم يقدر عليه فقال : « اذهب فأنت حر » ، قال : على من نصرته يا رسول الله ؟ قال : « على كل مؤمن ، أو مسلم » ذكره ابن ماجه (٥) .

وقضى رسول الله ﷺ بإبطال دية العاض لما انتزع العضوض يده من فيه ، فأسقط ثنيته ، متفق عليه (٦) .

وقضى ﷺ بأن من اطلع فى بيت قوم بغير إذنه فخذفوه ففقؤوا عينه بأنه لا جناح عليهم . متفق عليه (٧) . وعند مسلم : فقد حل لهم أن يفقؤوا عينه (٨) ، وعند الإمام أحمد فى هذا الحديث : فلا دية له ولا قصاص (٩) .

وقضى ﷺ أنه لا دية فى المأمومة ولا الجائفة ولا المنقلة . ذكره ابن ماجه (١٠) .

(١) فى المطبوعة بالواو فقط ، والمثبت من أبى داود .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧٦ . (٣) سبق تخريجه ص ٣٨١ .

(٤) أبو داود (٤٥٧٥) فى الديات ، باب : دية الجنين .

(٥) ابن ماجه (٢٦٨٠) فى الديات ، باب : من مثل بعبده فهو حر .

(٦) البخارى (٦٨٩٢) فى الديات ، باب : إذا عض رجلا فوقعت ثنياه ، ومسلم (١٦٧٣) فى القسامة ، باب : الصائل على نفس الإنسان أو عضوه .

(٧ ، ٨) سبق تخريجه ص ٣٨٤ .

(٩) أحمد (٢ / ٣٨٥) .

(١٠) ابن ماجه (٢٦٣٧) فى الديات ، باب : ما لا قود فيه ، وفى الزوائد : « فى إسناده رشدين بن سعد المصرى ، أبو الحجاج المهرى ، ضعفه جماعة ، واختلف فيه كلام أحمد ؛ فمرة ضعفه ، ومرة قال : أرجو أنه صالح الحديث .

وجاءه ﷺ رجل يقود آخر بنسعة ، فقال : هذا قتل أخى ، فقال : « كيف قتله ؟ » قال : كنت أنا وهو نحتطب من شجرة ، فسبني فأغضبني فضربته بالفأس على قرنه ، فقتلته ، فقال : « هل لك من شيء تؤديه عن نفسك » قال : مالى إلا كسائى وفأسى ، قال : « فترى قومك يشيرونك ؟ » قال : أنا أهون على قومى من ذلك ، فقال : « دونك صاحبك » ، فانطلق به ، فلما ولى قال رسول الله ﷺ : « إن قتله فهو مثله » ، فرجع فقال يا رسول الله ، بلغنى أنك قلت : « إن قتله فهو مثله » ، وأخذته بأمرى ، فقال : أما تريد أن يبيء بإثمك وإثم صاحبك ؟ » قال : يا نبى الله بلى ، فرمى بنسعته ، وخلقى سييله . ذكره مسلم (١) .

وقد أشكل هذا الحديث على من لم يحط بمعناه ، ولا إشكال فيه ؛ فإن قوله ﷺ : « إن قتله فهو مثله » ، لم يرد به أنه مثله فى الإثم ، وإنما عنى به أنه إن قتله لم يبق عليه إثم القتل ؛ لأنه قد استوفى منه فى الدنيا ، فيستوى هو والولى فى عدم الإثم ، أما الولى فإنه قتله بحق ، وأما هو فلكونه قد اقتص منه ، وأما قوله : « تبوء بإثمك وإثم صاحبك » فإنم الولى مظلّمته بقتل أخيه ، وإثم المقتول إراقة دمه ، وليس المراد أنه يحمل خطاياك وخطايا أخيك ، والله أعلم .

وهذه غير قصة الذى دفع إليه وقد قتل ، فقال : والله ما أردت قتله ، فقال : « أما إنه إن كان صادقا فقتلته دخلت النار » ، فخلاه الرجل . صححه الترمذى (٢) ، وإن كانت هى القصة فتكون هذه علة كونه إن قتله فهو مثله فى المأثم ، والله أعلم (٣) .

## وأىضا

قضى ﷺ أن من قتل فى عَمِيًّا أو رَمِيًّا لكونه بينهم بحجر أو سوط فعقله عقل خطأ ، ومن قتل عمدا فقوق يديه ، فمن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . ذكره أبو داود (٤) .

(١) مسلم (١٦٨٠) فى القسامة ، باب : صحة الإقرار بالقتيل ، وتمكين ولى القتل من القصاص ، واستحباب طلب العفو منه .

(٢) الترمذى (١٤٠٧) فى الدييات ، باب : ما جاء فى حكم ولى القتل فى القصاص والعفو ، وقال : « حسن صحيح » .

(٣) إعلام الموقعين (٤ / ٤٤٩ - ٤٥٣) .

(٤) أبو داود (٤٥٩١) فى الدييات ، باب : فيمن قتل فى عميا بين قوم .

وقضى ﷺ : أن المعدن جبار ، والعجماء جبار ، والبئر جبار . متفق عليه (١).

وفى قوله : « المعدن جبار » قولان ؛ أحدهما : أنه إذا استأجر من يحفر له معدنا فسقط عليه فقتله فهو جبار، ويؤيد هذا القول اقتراحه بقوله : « البئر جبار والعجماء جبار » (٢).

### مسألة

وقضى أمير المؤمنين على رضي الله عنه في رجل قطع فرج امرأة : أن يؤخذ منه دية الفرج ، ويجبر على إمساكها حتى تموت ، وإن طلقها أنفق عليها ، فله ما أحسن هذا القضاء ، وأقربه من الصواب . فأما الفرج : ففيه الدية كاملة اتفاقاً ، وأما إنفاقه عليها إن طلقها ، فلأنه أفسدها على الأزواج الذين يقومون بنفقتها ومصالحها فساداً لا يعود ، وأما إجباره على إمساكها ، فمعاقبة له بنقيض قصده ، فإنه قصد التخلص منها بأمر محرّم ، وقد كان يمكنه التخلص منها بالطلاق أو الخلع ، فعدل عن ذلك إلى هذه المسألة القبيحة ، فكان جزاؤه أن يلزم بإمساكها إلى الموت (٣) .

### حكم من استسقى قوما فلم يسقوه ، حتى مات

المنصوص عن عمر رضي الله عنه وعن غيره : إنما هو فيمن استسقى قوما فلم يسقوه حتى مات . فألزمهم ديته ، وقاس عليه أصحابنا كل من أمكن إنجاء إنسان من هلكة فلم يفعل (٤).

وسئل عن حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه قضى في رجل استسقى قوماً وهو عطشان فلم يسقوه ، فمات فأغرهم عمر الدية ، تقول أنت كذا ؟ فقال : إى والله (٥).

### فصل

#### في زمن إعطاء الدية

قال ابن منصور : قلت لأحمد : في كم تعطى الدية ؟ قال : لا أعرف فيه حديثاً إلا

(١) البخارى (٦٩١٢) فى الديات ، باب : المعدن جبار والبئر جبار ، ومسلم (١٧١٠) فى الحدود ، باب : جرح العجماء والمعدن والبئر جبار .

(٢) الطرق الحكمة (٥٢ ، ٥٣) .

(٣) إعلام الموقعين (٤ / ٤٥٤) .

(٤) إعلام الموقعين (٤ / ٢١٤) .

(٥) الطرق الحكمة (١٤٨) .

إذا كانت العاقلة تقدر أن تحملها في سنة فلا أرى به بأساً ، ويعجبني ذلك .  
قال إسحاق : في ثلاث سنين كل سنة ثلث ؛ لأنه وإن لم يكن الإسناد متصلاً عن عمر فهو أقوى من غيره (١) .

## حكم من أسلم ولم يكن له ولي وقتله أحد المسلمين خطأ

وستل (٢) عن رجل أسلم من أهل الحرب في دار الحرب ، ثم دخل دار الإسلام ، وليس له ولي في دار الإسلام ، فقتله رجل من المسلمين خطأ أيلزم المسلم الدية مع الرقبة ؟ قال : الذي أذهب إليه أنه ليس عليه دية وعليه رقبة (٣) .

## فصل

### في دية المسلم يقتل بأرض الجهاد خطأ

إن المسلمين إذا قتلوا واحدا منهم في الجهاد يظنونه كافراً ، فعلى الإمام دية من بيت المال ؛ لأن رسول الله ﷺ أراد أن يدي اليمان أبا حذيفة ، فامتنع حذيفة من أخذ الدية ، وتصدق بها على المسلمين (٤) (٥) .

## فصل

### فيما إذا عفا المشجوج عن الشجة ثم مات منها

لو شججه رجل ، فعفا المشجوج عن الشجة ، وما يحدث منها ، ثم مات ، لم يلزم الشاج شيئاً ، ولو قال : عفوت عن هذه الجراحة ، أو الشجة ، ولم يقل : وما يحدث منها ، فكذلك في إحدى الروايتين ، وفي الأخرى : تضمن بقسطها من الدية ، ولو قال : عفوت عن هذه الجناية ، فلا شيء له في السراية ، رواية واحدة ، وعند أبي حنيفة : له

(٢) أى : الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

(١) بدائع الفوائد (٤ / ٨٠ ، ٨١) .

(٣) بدائع الفوائد (٤ / ٧٣) .

(٤) ابن هشام (٣ / ٥٠) عن ابن إسحاق بسنده عن محمود بن ليبيد ، ونحوه في البخارى (٤٠٦٥) في المغازى ، باب : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ عن عائشة . وحدث ذلك في غزوة أحد .

(٥) زاد المعاد (٣ / ٢١٨) .

المطالبة بالدية في ذلك كله ، إلا إذا قال : عفوت عنها ، وعما يحدث منها .  
فالحيلة في تخلص المعفو عنه : أن يشهد عن المجنى عليه : أنه عفا عن هذه الجناية  
أو الشجة وما يحدث منها ، فيتخلص عند الجميع (١) .

## باب

### ترك القود بالقسامة

ثبت في الصحيحين : أنه ﷺ حكم بها بين الأنصار واليهود ، وقال لحويصة  
ومحيصة وعبد الرحمن : « أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ » ، وقال البخارى :  
« وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم » ، فقالوا : أمر لم نشهده ولم نره ، فقال : « فبترثكم  
يهود بأيمان خمسين » (٢) فقالوا : كيف نقبل أيمان قوم كفار ؟ فوداه رسول الله ﷺ من  
عنده ، وفي لفظ : ويقسم خمسون منكم على رجل منهم ، فيدفع برمته إليه (٣) . واختلف  
لفظ الأحاديث الصحيحة في محل الدية ، ففي بعضها أنه ﷺ وداه من عنده ، وفي بعضها  
وداه من إبل الصدقة (٤) .

وفي سنن أبي داود : أنه ﷺ ألقى ديته على اليهود ؛ لأنه وجد بينهم (٥) .  
وفي مصنف عبد الرزاق : أنه ﷺ بدأ بيهود ، فأبوا أن يحلفوا ، فرد القسامة على  
الأنصار ، فأبوا أن يحلفوا فجعل عقله على يهود (٦) .  
وفي سنن النسائي : فجعل عقله على اليهود ، وأعانهم ببعضها (٧) .  
وقد تضمنت هذه الحكومة أمورا :  
منها : الحكم بالقسامة ، وأنها من دين الله وشرعه .

ومنها : القتل بها لقوله : « فيدفع برمته إليه » ، وقوله في لفظ آخر : « وتستحقون  
دم صاحبكم » ، فظاهر القرآن والسنة القتل بأيمان الزوج الملاحن وأيمان الأولياء في  
القسامة ، وهو مذهب أهل المدينة . وأما أهل العراق ، فلا يقتلون في واحد منهما ،

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .

(١) إغاثة اللهفان (٢ / ٢٨) .

(٣) مسلم (٢ / ١٦٦٩) في القسامة ، باب : القسامة .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٨١ .

(٦) عبد الرزاق (١٨٢٥٢) في العقول ، باب : القسامة .

(٧) سبق تخريجه ص ٣٨١ .

وأحمد يقتل في القسامة دون اللعان ، والشافعي عكسه .

ومنها : أنه يبدأ بأيمان المدعين في القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى (١) .

## فصل

عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسليمان بن يسار ، عن رجال من الأنصار : أن النبي ﷺ قال لليهود - وبدأ بهم - : « يحلف منكم خمسون رجلاً » فأبوا ، فقال للأنصار : « استحقوا » قالوا : نحلف على الغيب يا رسول الله ؟ فجعلها رسول الله ﷺ دية على يهود ؛ لأنه وجد بين أظهرهم (٢) .

(١) قال بعضهم : وهذا ضعيف ، لا يلتفت إليه . وقد قيل للإمام الشافعي رحمه الله ، فما منعك أن تأخذ بحديث ابن شهاب ؟ قلت : مرسل والقتيل أنصاري ، والأنصاريون بالعناية أولى بالعلم به من غيرهم . إذ كان كل ثقة ، وكل عندنا بنعمة الله - ثقة .

قال البيهقي : وأظنه أراد بحديث الزهري : ما روى عنه معمر عن أبي سلمة وسليمان ابن يسار عن رجال من الأنصار - وذكر هذا الحديث (١) .

وهذا الحديث له علة ، وهي أن معمرا انفرد به عن الزهري ، وخالفه ابن جريج وغيره . فرووه عن الزهري بهذا الإسناد بعينه عن أبي سلمة ، وسليمان عن رجال من أصحاب النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ، وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتيل ادعوه على اليهود . ذكره البيهقي (٣) .

والقسامة في الجاهلية : كانت قسامة الدم . وفي قول الشافعي : إن حديث ابن شهاب مرسل ، نظر . والرجال من الأنصار لا يمتنع أن يكونوا صحابة ، فإن أبا سلمة وسليمان كل منهما من التابعين ، قد لقي جماعة من الصحابة ، إلا أن الحديث غير مجزوم باتصاله ، لاحتمال كون الأنصارين من التابعين ، الله أعلم .

قال البيهقي : وأصح ما روى في القتل بالقسامة وأعلاه ، بعد حديث سهل : ما رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال : قتل رجل من الأنصار - وهو سكران - رجلا آخر من الأنصار من بني النجار ، في عهد معارية ، ولم

(١) زاد المعاد (٥ / ١٠ - ١٢) .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٨١ .

(٣) البيهقي في الكبرى (٨ / ١٣٠) في القسامة ، باب : ما جاء في قسامة الجاهلية .

يكن على ذلك شهادة إلا لطبخ وشبهة ، قال : فاجتمع رأى الناس : على أن يحلف ولاة المقتول ، ثم يسلم إليهم ، فيقتلوه . قال خارجة بن زيد : فركبنا إلى معاوية ، وقصصنا عليه القصة ، فكتب معاوية إلى سعيد بن العاص ، فذكر الحديث - وفيه : فقال سعيد : أنا منفذ كتاب أمير المؤمنين ، فاغدوا على بركة الله ، فغدونا عليه ، فأسلمه إلينا سعيد بعد أن حلفنا عليه خمسين يمينا (١) .

وفى بعض طرقة وفى الناس يومئذ من أصحاب رسول الله ﷺ ، ومن فقهاء الناس ما لا يحصى ، وما اختلف اثنان منهم : أن يحلف ولاة المقتول ، ويقتلوا أو يستحيوا ، فحلفوا خمسين يمينا ، وقتلوا ، وكانوا يخبرون : أن رسول الله ﷺ قضى بالقسامة (٢) .  
وأما حديث محمد بن راشد المكحولى عن مكحول : أن رسول الله ﷺ لم يقض فى القسامة بقود . فمنقطع (٣) .

وأما ما رواه الثورى فى جامعه عن عبد الرحمن ، عن القاسم بن عبد الرحمن : أن عمر بن الخطاب قال : القسامة توجب العقل ، ولا تشيط الدم . فمنقطع موقوف .  
وأما حديث الكلبي ، عن أبى صالح ، عن ابن عباس ، عن النبى ﷺ : أنه استحلف اليهود خمسين يمينا ، ثم جعل عليهم الدية (٤) فلا يحل لأحد معارضة رواية الأئمة الثقات بالكلبي وأمثاله .

وأما حديث عمر بن صبيح ، عن مقاتل بن حيان ، عن صفوان ، عن ابن المسيب ، عن عمر فى قضائه بذلك ، وقوله : إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم ﷺ (٥) ، فلا يجوز أيضا معارضة الأحاديث الثابتة بحديث من قد أجمع علماء الحديث على ترك الاحتجاج به ، وهو ابن صبيح الذى لم يسفر صباح صدقه فى الرواية .

وأما حديث سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي : أن عمر بن الخطاب كتب فى قتيل وجد بين جيزان ووادعه : أن يقاس ما بين الفريقين ، فإلى أيهما كان أقرب : أخرج منهم خمسين رجلا ، حتى يوافوه ، بمكة ، فأدخلهم الحجر ، ثم قضى عليهم بالدية ، فقالوا : ما وقت أموالنا أيماننا ولا أيماننا أموالنا . فقال عمر : كذلك الأمر ، وفى لفظ

(١) البيهقى فى الكبرى (٨ / ١٢٧) فى القسامة ، باب : ما جاء فى القتل بالقسامة .

(٢) ، (٣) البيهقى فى الكبرى (٨ / ١٢٧) فى الكتاب والباب السابقين .

(٤) سبق تخريجه فى الصفحة السابقة .

(٥) البيهقى فى الكبرى (٨ / ١٢٥) فى القسامة ، باب : أصل القسامة والبداية فيها مع اللوث بأيمان المدعى .

قال عمر : حقنت بأيمانكم دمائكم ، ولا يطل دم امرئ مسلم (١) .

فقال الشافعي : وقد قيل له : هذا ثابت عندك ؟ قال : لا ، إنما رواه الشعبي عن الحارث الأعور ، والحارث مجهول ، ونحن نروى عن النبي ﷺ بالإسناد الثابت ، أنه بدأ بالمدعين ، فلما لم يحلفوا قال : « فبئرئكم يهود بخمسين يمينا » وإذا قال : « فبئرئكم » لم يكن عليهم غرامة ، ولما لم يقبل الأنصار أيمانهم وداه النبي ﷺ ، ولم يجعل على يهود شيئا ، والقتيل بين أظهرهم (٢) .

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة ، عن ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول : سافرت إلى جيزان ووداعة ثلاثا وعشرين سفرة ، أسألهم عن حكم عمر بن الخطاب في القتل ، وأحكى لهم ما روى عنه ، فقالوا : إن هذا شيء ما كان ببلدنا قط .

قال الشافعي : والعرب أحفظ شيء لأمر كان .

وأما حديث أبي سعيد الخدري : أن قتिला وجد بين حيين ، فأمر النبي ﷺ أن يقاس إلى أيهما أقرب ، فوجد أقرب إلى أحد الحيين بشبر ، فألقى ديته عليهم ، فرواه أحمد في مسنده وهو من رواية أبي إسرائيل الملائي عن عطية العوفى ، وكلاهما فيه ضعف (٣) ، ومع هذا فليس فيه ما يضاد حديث القسامة وقد ذهب إليه أحمد في رواية ، حكاها في كتاب الورع عنه .

وأما حديث ابن عباس : « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه » (٤) . فهذا إنما يدل على أنه لا يعطى أحد بمجرد دعواه دم رجل ولا ماله .

وأما في القسامة فلم يعط الأولياء فيها بمجرد دعواهم بل بالبيئنة ، وهى ظهور اللوث وأيمان خمسين ، لا بمجرد الدعوى ، وظهور اللوث وحلف خمسين بيئنة بمنزلة الشهادة أو أقوى .

وقاعدة الشرع : أن اليمين تكون في جانبه أقوى المتداعيين ؛ ولهذا يقضى للمدعى بيمينه إذا نكل المدعى عليه ، كما حكم به الصحابة لقوة جانبه بنكول الخصم المدعى عليه ، ولهذا يحكم له بيمينه إذا أقام شاهدا واحدا لقوة جانبه بالشاهد ، فالقضاء بها في القسامة

(٢،١) البيهقي في الكبرى (٨ / ١٢٤) في القسامة ، باب : أصل القسامة والبداية فيها مع اللوث بأيمان المدعى .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٨٢ .

(٤) البخارى (٤٥٥٢) في التفسير ، باب : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ ﴾ ،

ومسلم (١٧١١) في الأفضية ، باب : اليمين على المدعى عليه .

مع قوة جانب المدعين باللوث الظاهر أولى وأحرى وطرد هذا القضاء بها فى باب اللعان : إذا لاعن الزوج ونكلت المرأة ، فإن الذى يقوم عليه الدليل : أن الزوجة تحد ، وتكون أيمان الزوج بمنزلة الشهود ، كما قاله مالك والشافعى ، وقال أبو حنيفة : لا تقبل فى الموضوعين (١) .

## وأىضا

أقر ﷺ القسامة على ما كانت عليه قبل الإسلام ، وقضى بها بين ناس من الأنصار فى قتيل ادعوه على اليهود . ذكره مسلم (٢) .

وقضى ﷺ فى شأن محيصة : بأن يقسم خمسون من أولياء القتل على رجل من المتهمين به ، فيدفع برمته إليه ، فأبوا ، فقال : « تبرئكم يهود أيمان خمسين » ، فأبوا فوداه رسول الله ﷺ بمائة من عنده ، متفق عليه (٣) ، وعند مسلم : بمائة من إبل الصدقة (٤) ، وعند النسائي : فقسم رسول الله ﷺ ديتة عليهم ، وأعانهم بنصفها (٥) (٦) .

## وأىضا

عن سعيد بن عبيد الطائي ، عن بشير بن يسار ، زعم : أن رجلاً من الأنصار يقال له : سهل بن أبى حثمة ، أخبره : أن نفرا من قومه انطلقوا إلى خيبر ، فتفرقوا فيها ، فوجدوا أحدهم قتيلا ، فقالوا للذين وجدوه عندهم : قتلتم صاحبنا ، فقالوا : ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلا ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ ، فقال لهم : « تأتونى بالبينة على من قتل؟ » قالوا : ما لنا بينة ، قال : « فيحلفون لك ؟ » قالوا : لا نرضى بأيمان اليهود ، فكره نبي الله ﷺ أن يبطل دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة (٧) .

(١) وأخرجه البخارى ومسلم (٨) والنسائي (٩) . ولم يذكر مسلم لفظ الحديث .

(١) تهذيب السنن (٦ / ٣٢٢ - ٣٢٥) .

(٢) مسلم (٧ / ١٦٧٠ ، ٨) فى القسامة ، باب : القسامة .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٨١ .

(٦) إعلام الموقعين (٤ / ٤٥٣ ، ٤٥٤) .

(٧) أبو داود (٤٥٢٣) فى الديات ، باب : فى ترك القود بالقسامة .

(٨) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .

(٩) النسائي (٤٧١٩) فى القسامة ، باب : تبدئة أهل الدم فى القسامة .

بُشَيْرٌ : بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة وسكون الياء آخر الحروف بعدها راء مهمله .

ويسار : بفتح الياء آخر الحروف وسين مهمله وبعد الألف راء مهمله .

تمسك من قال : إنه يبدأ ييمين المدعى عليه بظاهر هذا الحديث .

وقد قال مسلم بن الحجاج : رواية سعيد غلط ، ويحيى بن سعيد : أحفظ منه .

وقال البيهقي : وهذا يحتمل ألا يخالفه رواية يحيى بن سعيد عن بشير .

وكأنه أراد بالبينة : أي مان المدعين ، مع اللوث ، كما فسرته يحيى بن سعيد . وطالبهم بالبينة ، كما في هذه الرواية . فلما لم يكن عندهم بينة عرض عليهم الأيمان ، كما في رواية يحيى بن سعيد ، فلما لم يحلفوا ردها على اليهود ، كما في الروايتين جميعا . والله أعلم . هذا آخر كلامه .

وقد ذكرنا فيما تقدم : اتفاق الحفاظ على البداءة بالمدعين (١) .

وذكر النسائي من حديث عبيد الله بن الأحنس ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن ابن محيصة الأصغر أصبح قتيلا على أبواب خيبر ، فقال رسول الله ﷺ : « أقم شاهدين على من قتله أدفعه إليك برمته » ، قال : يا رسول الله ، أين أصيب شاهدين ؟ وإنما أصبح قتيلا على أبوابهم ، قال : فتحلف خمسين قسامة ؟ قال : يا رسول الله ، فكيف أحلف على ما لا أعلم ؟ فقال رسول الله ﷺ : « فتستحلف منهم خمسين قسامة » ؟

فقال : يا رسول الله ، كيف نستحلفهم وهم اليهود ؟ فقسم رسول الله ﷺ ديبته عليهم ، وأعانهم بتصفها (١) .

قال النسائي : لا نعلم أحدا تابع عمرو بن شعيب على هذه الرواية ، ولا سعيد بن عبيد على روايته عن بشير بن يسار ، والله أعلم وقال مسلم : رواية سعيد بن عبيد : غلط ، ويحيى بن سعيد أحفظ منه . وقال البيهقي : هذا يحتمل ألا يخالف رواية يحيى ابن سعيد عن بشير بن يسار . وكأنه أراد بالبينة هنا أي مان المدعين مع اللوث كما فسرته يحيى ابن سعيد ، أو طالبهم بالبينة ، كما في رواية سعيد بن عبيد ، فلما لم يكن عندهم بينة عرض عليهم الأيمان ، كما في رواية يحيى بن سعيد .

(١) النسائي (٤٧٢٠) في القسامة ، باب : تبذرة أهل الدم في القسامة وقال الألباني : « شاذ » .

فلما لم يحلفوا ردها على اليهود ، كما فى الروايتين جميعاً .

ويدل على ما ذكره البيهقى : حديث النسائى عن عمرو بن شعيب (١) .

والصواب : رواية الجماعة الذين هم أئمة أثبات : أنه بدأ بأيمان المدعين ، فلما لم يحلفوا ثنى بأيمان اليهود (٢) ، وهذا هو المحفوظ فى هذه القصة ، وما سواه وهم ، وباللله التوفيق (٣) .

## فصل

المثال الثانى والعشرون (٤) : رد حديث القسامة الصحيح الصريح المحكم بالمتشابه من قوله : « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء رجال ، وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه » (٥) والذى شرع الحكم بالقسامة هو الذى شرع ألا يعطى أحد بدعواه المجردة ، وكلا الأمرين حق من عند الله ، لا اختلاف فيه ، ولم يعط فى القسامة بمجرد الدعوى ، وكيف يليق بمن بهرت حكمة شرعه العقول ألا يعطى المدعى بمجرد دعواه عودا من أراك ، ثم يعطيه بدعوى مجردة دم أخيه المسلم ؟ وإنما أعطاه ذلك بدليل الظاهر الذى يغلب على الظن صدقه فوق تغليب الشاهدين ، وهو اللوث ، والعداوة والقرينة الظاهرة من وجود العدو مقتولا فى بيت عدوه ، فقوى الشارع الحكيم هذا السبب باستحلاف خمسين من أولياء القتيل الذين يبعد أو يستحيل اتفاقهم كلهم على رمى البرىء بدم ليس منه بسبيل ، ولا يكون فيهم رجل رشيد يراقب الله ، ولو عرض على جميع العقلاء هذا الحكم ، والحكم بتحليف العدو ، والذى وجد القتيل فى داره بأنه ما قتله لرأوا أن ما بينهما من العدل ، كما بين السماء والأرض .

ولو سئل كل سليم الحاسة عن قاتل هذا لقال من وجد فى داره ، والذى يقضى منه العجب ، أن يرى قتيل يتشحط فى دمه ، وعدوه هارب بسكين ملطخة بالدم ، ويقال : القول قوله ، فيستحلفه بالله ما قتله ، ويخلى سبيله ، ويقدم ذلك على أحسن الأحكام وأعدلها وألصقها بالعقول والفطر الذى لو اتفقت العقلاء لم يهتدوا لأحسن منه بل ولا لثله ، وأين ما تضمنه الحكم بالقسامة من حفظ الدماء إلى ما تضمنه تحليف من لا يشك مع

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧٨ .

(٤) فى رده على أصحاب الشبه فى رد السنة .

(١) سبق تخريجه ص ٣٨١ .

(٣) تهذيب السنن (٦ / ٣٢٠ ، ٣٢١) .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٩٧ .

القرائن التي تفيد القطع أنه الجاني ؟

ونظير هذا إذا رأينا رجلا من أشرف الناس حاسر الرأس بغير عمامة ، وآخر أمامه يشتد عدوا ، وفي يده عمامة ، وعلى رأسه أخرى ، فإننا ندفع العمامة التي بيده إلى حاسر الرأس ، ونقبل قوله ، ولا نقول لصاحب اليد : القول قولك مع يمينك .

وقوله ﷺ : « لو يعطى الناس بدعواهم » لا يعارض القسامة بوجه ، فإنه إنما نفى الإعطاء بدعوى مجردة وقوله : « ولكن اليمين على المدعى عليه » هو فى مثل هذه الصورة ، حيث لا تكون مع المدعى إلا مجرد الدعوى ، وقد دل القرآن على رجم المرأة بلعان الزوج إذا نكلت (١) ، وليس ذلك إقامة للحد بمجرد أيمان الزوج ، بل بها وبنكولها . وهكذا فى القسامة إنما يقبل فيها باللوث الظاهر والأيمان المتعددة المغلظة .

وهاتان بيتتا هذين الموضوعين ، والبيئات تختلف بحسب حال المشهود به ، كما تقدم بأربعة شهود وثلاثة بالنص ، وإن خالفه من خالفه فى بيعة الإعسار ، وإثنان وواحد ويمين ورجل وامرأتان ورجل واحد وامرأة واحدة وأربعة أيمان وخمسون يمينا ونكول وشهادة الحال ووصف المالك اللقطة ، وقيام القرائن والشبه الذى يخبر به القائف ومعاهد القمط ، ووجوه الأجر فى الحائط ، وكونه معقودا ببناء أحدهما عند من يقول بذلك ، فالقسامة مع اللوث أقوى البيئات (٢) .

## فصل

قولهم (٣) : لا يحكم بالقسامة ؛ لأنها خلاف الأصول ، ثم قالوا : يحلف الذين وجدوا القتيل فى محلته ودارهم خمسين يمينا ، ثم يقضى عليهم بالدية .  
فيا لله العجب ! كيف كان هذا وفق الأصول ، وحكم رسول الله ﷺ خلاف الأصول؟ (٤) .

(٢) إعلام الموقعين (٢ / ٣٤١ ، ٣٤٢) .

(١) يشير ابن القيم إلى الآية ٩ من سورة النور .

(٣) أى : القياسيون - فى بيان تناقضهم .

(٤) إعلام الموقعين (٢ / ٣٥٤) .